٢) ان معظم الحمضيات المصدرة الى الدول العربية عبر الاردن هي من البرتقال والليمون الحامض بينما اكثر من نصف انتاج الاراضي المحتلة هو من صنف الفالنسيا(٣٧).

وقد سعى مكتب مقاطعة اسرائيل الى منع تسرب الحمضيات الاسرائيلية من خلال بعض التدابير التي لم تنفذ فعليا . وقد تواطأت غرف التجارة والصناعة العربية في الاراضي المحتلة مع السلطات الاسرائيلية فأخذت تعطي شهادات منشأ عربية للمنتجات الاسرائيلية . فقد قرر مكتب مقاطعة اسرائيل في ١٩٧١/٦/١٢ منع دخول جميع منتجات الاراضي المحتلة الى الاردن بما فيها الحمضيات . لان هذه الحمضيات اما من منشأ اسرائيلي او تحتوي على نسبة مرتفعة من القيمة المضافة والمواد الوسيطة الاسرائيلية (فوائد ، ادوية ، اسمدة ، الات ، توضيب ، ارباح تسويق ..). لكن هذا القرار لم يطبق بسبب عدم رصد مبالغ لدعم صمود اهالي الارض المحتلة تعويضا عن الخسارة الناتجة عن مقاطعة صادراتهم . وقد ساهمت ظاهريا ، مداخلات بعض كبار التجار العرب في الاراضي المحتلة مع السلطات الاردنية في الابقاء على سياسة الباب المفتوح امام « حمضيات الاراضي المحتلة » في اواخر ١٩٧٠ ومطلع ١٩٧١ . فظلت الحمضيات الاسرائيلية تتسرب بقوة الى الدول العربية عبر الاردن(٣٨).

وفي ١٩٧٠/٩/١٦ منعت الحكومة السورية دخول الليمون الحامض الوارد من الضفة الغربية الى اراضيها بعد ان تبين لها بأن معظم هذا الانتاج وارد من اسرائيل . وكان يباع كيلو الليمون الحامض الوارد من « الضفة الغربية » بسعر اغراقي قدره خمس وخمسون قرشا سوريا بينما مثيله اللبناني كان يباع بليرة سورية . وهذه العملية الاغراقية الحقت بالحامض اللبناني اضرارا جسيمة كما سنبين فيما بعد(٣٩).

ونتيجة لتسلل الحمضيات الاسرائيلية الاغراقي الى الاسواق العربية تراجعت حصة لبنان من استهلاك بعض الاقطار العربية من الحمضيات : فقد انخفضت حصة سوريا من استيراد البرتقال اللبناني من ٦٧٪ في السنوات ١٩٦١/١٩٦٣ الى ٥٦٪ في السنوات ١٩٦٧/١٩٦٩ ، فالخسارة اذا هي حوالي ٢،٢٥ مليون ليرة في العام الواحد في الاسواق السورية . وانخفضت فجأة واردات الاردن من ١٧٪ من مجمل صادرات البرتقال اللبناني الى ٠،٩٪ منه خلال نفس الفترة . كما تراجعت حصته من صادرات الليمون الحامض اللبناني من ١٣٪ الى ٥،٤٪ في نفس الفترة . فالخسارة السنوية هي حوالي ٣،٨ مليون ليرة في الاسواق الاردنية(٤٠).

وقد كتب الدكتور رياض سعادة وهو استاذ الاقتصاد الزراعي في جامعتي القديس يوسف والاميركية في بيروت معلقا على هذه الوقائع في مطلع عام ١٩٧١ : « شددنا في دراسات السنوات السابقة على خطر منافسة الحمضيات الاسرائيلية للحمضيات اللبنانية في الاسواق العربية التي تستورد حاجاتها من لبنان . بدأت هذه المنافسة عشية حرب حزيران بعد فتح ثغرة في المقاطعة الاقتصادية التي فرضت على العدو المغتصب للاراضي العربية منذ اواسط عام ١٩٤٨ ، واصبح العديد من المنتجات الاسرائيلية لا سيما الزراعية يتسرب الى الاردن وعبره الى الدول العربية وذلك تحت ستار منتجات الاراضي العربية المحتلة . لدينا بعض الدلائل التي تجعلنا نجزم بأن غالبية الانتاج المتدفق في الاراضي العربية المحتلة الى الاردن عبر جسر اللنبي هو انتاج اسرائيلي المنشأ . رغم هذا الواقع لم تتخذ حتى الان أية اجراءات فعالة لمنع هذا التسرب ولحماية الانتاج اللبناني خاصة الحمضيات »(٤١).

ان السبب الرئيسي لتضرر منتجي الحمضيات اللبنانية يكمن في الاسعار الاغراقية التي تباع بها الحمضيات الاسرائيلية في الاسواق العربية . فبينما كان صندوق